اللبنانيون أسرى الحروب البديلة

غسان سلامة*

■ لا يتردد بعض المحللين، عند كلامهم عن حرب لبنان، في التشديد على «دورها الايجابي في استقرار المنطقة». وقد يستدركون الأمر فيعربون عن اسفهم للثمن الباهظ الذي يدفعه اللبنانيون لقاء لعب بلدهم لهذا الدور البائس، لكن استدراكهم لا يقنعك، اذ نادراً ما ترى بينهم، في شتى أصقاع الأرض من هو مهتم فعلاً بوضع خاتمة لأحزان البلد التعيس الحظ.

وبالفعل فقد تعامل عدد من الأطراف الاقليمية والدولية مع حرب لبنان بوصفها عنصراً من عناصر استقرار المنطقة. فاصبح لبنان مجالا سهلا تخوض فيه تلك الاطراف حروباً صغيرة تسمح لها بتحاشي خوض حروب اكبر لا قدرة لها على خوضها. وكل حرب من حروب لبنان الكثيرة، والمتزامنة او المتتالية، بدت وكانها تلقيح ضد حروب اخطر، كما ان جرعة التلقيح ضد مرض خطير تؤدي للوقاية منه. والأمثلة على هذا الدور عديدة، نذكر بعضها لاحياء الذاكرة:

١- خاضت منظمة التحرير الفلسطينية حروباً صغيرة سمحت لها بالاستمرار على قيد الحياة بعد طردها من الأردن سنة ١٩٧٠. ولا ريب ان هدف المنظمة كان تصعيد نضالها وتركيزه على العدو الاسرائيلي، وبالفعل بدت القذائف المرسلة من لبنان بديلا من الحرب الحقيقية مع العدو أو عن الانتفاض الشعبي الداخلي عليه. واستمر هذا الأمر نحو عقدين. لكن المنظمة اضطرت ايضاً لخوض معارك اخرى، لم تكن على الأرجح ترغب في خوضها. واحيانا، بدت حرب المنظمة مع القوات الكتائبية، او حربها لاحقاً مع حركة «أمل»، بديلا من حرب العصابات مع اسرائيل التي كانت بدورها بديلا من حرب حقيقية مع العدو (أو من انتفاضة ضده).

٢- خاضت سورية حروباً كثيرة في لبنان، كانت بدائل صغيرة عن حروب كبيرة لم تكن قادرة على خوضها. اهم هذه البدائل على الاطلاق، هو التنافس السوري - الاسرائيلي في لبنان، فحرب لبنان، في عنصر اساسي من عناصرها، هي بديل لحرب لم تحصل بين اسرائيل وسورية (التي تعتبرها اسرائيل منذ كمب ديفيد عدوتها الأولى في المنطقة). ومنذ حرب ١٩٧٣ (وحرب الاستنزاف القصيرة التي تلتها في مرتفعات الجولان سنة ١٩٧٤) لم تحصل أي مواجهة عسكرية فعلية بين العرب واسرائيل. وبينما لم يشترك الأردن عملياً في حرب ١٩٧٣ وتضاءلت لاحقاً قدراته الدفاعية في وجه التفوق العسكري الاسرائيلي المتزايد باضطراد، وبينما اخرجت مصر نفسها من المواجهة العسكرية بعد توقيع اتفاقات الصلح المنفرد سنة ١٩٧٩، وبينما لا تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية بقواها الذاتية مواجهة اسرائيل (على الرغم من تحولها الى قوة عسكرية صغيرة شبه نظامية في المرحلة الفاصلة بين معركة الليطاني سنة ١٩٧٨ والغزو الاسرائيلي الواسع سنة ١٩٨٢)، فإن سورية بقيت تؤكد على ضرورة المواجهة العسكرية، وعلى اهميتها، بل على حتميتها، واكثر فان دمشق صاغت في هذا المجال عقيدة عسكرية عنوانها مبدأ «التوازن الاستراتيجي» مع اسرائيل، بهدف خوض الحرب يوماً، أو تجنبها وفقاً لمعطيات افضل للجانب العربي. وبالفعل تعاظمت القدرات العسكرية السورية بصورة ملحوظة بعد توقيع اتفاقي كمب ديفيد، بدعم سوفياتي اكيد، اذ تزايد عدد القوات المسلحة السورية ضعفين في فترة تقل عن اربع سنوات (١٩٧٩ - ١٩٨٢) وحصلت سورية على عتاد عسكري سوفياتي متقدم ولو انه لا يضاهي ما حصلت عليه اسرائيل او صنعته بنفسها.

لكن الحرب بين سورية واسرائيل لم تقع، ولا يبدو أنها واقعة في القريب من الزمن، خصوصاً ان سياسة الدولتين العظميين بدت في الاجمال وكانها متوافقة على منعها، على الرغم من اشتراك كل من واشنطن وموسكو في سباق التسلح الحثيث بين الطرفين الاقليميين. من هنا، فقد تحول لبنان الى ساحة بديلة، تثبت فيها سورية لنفسها وللآخرين انها لا تزال حريصة على مواقفها المبدئية من المسالة الفلسطينية. فبينما توصلت الدول الكبرى مراراً الى منع الانفجار الكبير (كما في فرضها وقف اطلاق النار بين الجيشين السوري والاسرائيلي بعد ٤ أيام من بدء الغزو الاسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢)، كانت الأحداث تتوالى مثبتة مدى فائدة الساحة اللبنانية لدمشق. ففي تلك الساحة شنت دمشق الحرب على من اتهمتهم بالتخاذل في قيادة منظمة التحرير، مما أدى لسلسلة من المعارك المفتوحة أو التوترات الدامية بين سورية والفلسطينيين خصوصاً في عامي ١٩٧٦ و١٩٨٣. وفي تلك الساحة تحالفت سورية مع ايران لطرد القوات الاسرائيلية، والقوات الغربية ايضا، بسلسلة من الأعمال العنيفة، الفردية والجماعية. وفي تلك «الساحة» حاولت سورية ان تفتح مجالا لغير تنظيم محلي او اجنبي، يدعي الحرب على اسرائيل وعلى الغرب، مستعملا وسائل نضال هي في الأغلب محرجة.

٣- بكلام أوضح، بدا لبنان في العقد ونصف العقد المنصرم، مفيداً لتثبيت شرعية الحكم في سورية، بوصفه «قلعة صامدة في وجه العدو الصهيوني» من دون ان تتحمل دمشق وزر مواجهة عسكرية شاملة، ولكن مع تحميل لبنان الكثير من النتائج السلبية لهذا الاستعمال المنظم لأراضي دولة مجاورة. وكان من الطبيعي ان تقوم اسرائيل، في مقابل الاستعمال الفلسطيني والسوري للأراضي اللبنانية باعمال موازية. فقامت اسرائيل بالبحث عن حلفاء وعملاء في لبنان وما لبثت ان وجدتهم فعلا، فساعدتهم ودربتهم، ثم هبّت لنجدتهم المباشرة. وقد استفادت اسرائيل كثيراً من التهاء كل من دمشق والفلسطينيين بالمسائل اللبنانية، فشجعت هذا المنحى العربي للغوص في الوحول اللبنانية، بحيث يتم تحييد اكبر نسبة ممكنة من القدرات العربية في لبنان. وامسى لبنان وبالتالي «ساحة» للعمل السري والعلني الاسرائيلي غير المرهون بشروط دولية قاسية. وعلى الرغم مما نسمع بين الحين والآخر عن استئثار الشريط الحدودي بين البلدين بكامل الاهتمام الاسرائيلي، فإن الاستعمال الاسرائيلي لـ «الساحة» اللبنانية لا يزال فاعلا في الاطراف كما في المركز (اي في بيروت). ويبدو في الاجمال ان اسرائيل تميل لبقاء الوجود العسكري السوري والفلسطيني في لبنان، خصوصاً اذا كان عنصرا هذا الوجود على طرفي نقيض. ويبدو في الاجمال ان اسرائيل مرتاحة للانتشار العسكري العربي في لبنان وفق شروط قاسية وضعتها عام ١٩٧٦ في ما اسمته «اتفاق الخطوط الحمر» الذي لا يزال ساري المفعول، ويقيد امكانات القوات العربية الموجودة في لبنان للدفاع عنه وعن ذاتها، بصورة قاسية للغاية. كما ان استمرار الوجود العسكري السوري في لبنان يسمح لاسرائيل بالتحجج به للبقاء حيث هي في الشريط الحدودي.

٤- ولعب لبنان ايضاً دور الساحة البديلة للثورة الايرانية. فقد فشلت ايران في تصدير ثورتها الى الدول المحيطة بها فشلاً ذريعاً. فهي لم تنتصر على العراق، ولا هي استطاعت تأليب قوى حليفة في دول الخليج. لذلك اصبح لبنان موقعاً مهماً لايران، قامت فيه باعمال شتى مدّعية ان من يقوم بهذه الأعمال (وهي من النوع الداخل اجمالا في باب ما يسمى «الارهاب» من خطف المواطنين الاجانب، والطائرات وما شابه) هم بعض اللبنانيين المتحمسين لايران، العاملين بقرار ذاتي منهم. وهكذا استطاعت ايران الضغط على العديد من الدول، من خلال حلفائها وعملائها في لبنان، من دون ان تتحمل ثمن ذلك الضغط، كما حصل في طهران نفسها ايام احتجاز الديبلوماسيين الأميركيين.

والواقع ان لبنان اصبح مع الوقت عنصراً مهماً في السياسة الداخلية الايرانية، كونه الأفق الوحيد الخارجي المتاح نسبياً للعمل المباشر. فاصبح العمل الايراني في لبنان معياراً لصراع الشخصيات والأجنحة في ايران نفسها، بل ان اهتمام الاعلام الرسمي الايراني بتغطية اي نشاط ولو ثانوي لحلفاء ايران وعملائها في لبنان كان يفضح مدى الفائدة التي يجنيها النظام داخلياً من إيهام مواطنيه بان لبنان هو الساحة التي نجح فيها تصدير الثورة في انتظار ساحات اخرى. وهكذا صارت ضاحية بيروت الجنوبية بديلا يائسا من بغداد بقيت بعثية، ومن بحرين بقيت اميرية.

٥- وكان لبنان ايضاً ساحة لصراعات اخرى كثيرة غير تلك التي ذكرنا. ففي لبنان جرت «حروب صغيرة» بين ايران والعراق، وبين مصر وسورية، وايران والسعودية وحتى بين شطري كوريا المتنازعين. وكان لبنان ايضا خلال هذه المرحلة ساحة لمعظم المنافسات والمنازعات العربية والاقليمية، كما ظهر واضحاً حين حصل، ربما للمرة الأولى في التاريخ، ان بدات حرب هائلة كحرب العراق وايران بتبادل للقصف بين سفارتي البلدين في بيروت. وكانت «الساحة» اللبنانية مجالا رحباً للنزاع الاميركي - السوفياتي، ولتنافس الجبارين، ان بصورة مباشرة كما في سنة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ عندما وضعت موسكو ثقلها في مشروع طرد القوات المتعددة الجنسية (الغربية الاطلسية فعلا) من بيروت أو بصورة غير مباشرة، اي بالواسطة، في معظم الاحيان كما في وجود علاقات «مميزة» بين الدول العظمى وهذه أو تلك من الميليشيات الطائفية المتصارعة (وهي بدورها بدائل محلية من الأحزاب العصرية، الهزيلة في لبنان).

لن نكثر من تعداد الأمثلة، فالأمر واضح: كان لبنان في حربه ومن خلالها متنفساً طبيعياً لاحتقان اقليمي واسع ومتعدد الوجوه، كان سيربك أطرافاً مهمة دولية واقليمية لو هو انفجر كما يجب. من هنا ردد الخبراء المقولة المعروفة التي معناها ان استقرار المنطقة في السنوات الـ ١٥ الماضية كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بانعدام الاستقرار في لبنان، وبالتالي فإن استمرار الحرب الدامية في لبنان ضمانة لها لا لتمرير المشاريع الصعبة (كمثل اتفاقي كمب ديفيد مثلا) فحسب، وانما لاستقرار الأنظمة والعلاقات في طول المنطقة وعرضها. ونحن نسارع الى القول، متجاوزين المنا (كاحد ابناء ذلك الوطن المنكوب) ونقول: نعم ان هذه النظرية صحيحة في الاجمال، وان حرب لبنان ما كانت لتستمر بفعل القوى المحلية، او بفعلها وحدها (وهي العاجزة عن تامين هذا المستوى من التمويل والاعتدة والسلاح والرغبة في التقاتل أساساً). ان تلك الحرب اللعينة ما كانت لتستمر لولا فوائدها الكبيرة على مجمل النظام الاقليمي.

ولكن ما هي شروط اقناع أطراف هذا النظام بان استقرار الأوضاع اللبنانية يمكن ان يتم من دون خسارة النظام الاقليمي استقراره؟ ويقيني أنه على اللبنانيين، والقلائل بين العرب المهتمين فعلا بإنهاء ماساتهم، بدلا من تغذيتها، ان يبحثوا عن هذه الشروط، ذلك ان بعض التطورات في النظام الاقليمي والدولي تسمح بالتفكير فيها في المرحلة الراهنة، وتسمح بالتالي ببعض التفاؤل.

هناك اولا الاتجاه الدولي السائد نحو اعتبار التدخل العسكري الخارجي امراً مكلفاً وغير ذي مفعول، هذا ما استنتجته موسكو بوضوح من تدخلها في افغانستان، بينما تاذت ليبيا من تدخلها في التشاد واوغندا، ناهيك عن كوبا في افريقيا. وهذا ما يؤكده اليوم القادة السوفيات لمن يريد ان يسمعهم، مضيفين انهم لم يعودوا يرون جدوى لاي قوة عسكرية على اراضي دولة مجاورة.

- ثم ان الانتفاضة الفلسطينية نقلت نقطة الثقل في المواجهة مع اسرائيل من الخارج (بما فيه لبنان) الى الداخل. ومنذ بزوغ الانتفاضة بدت سياسات منظمة التحرير اكثر ليونة في لبنان، ان في سياسته المركزية او في معارك اقليم التفاح. ومن المؤمل ان ينسحب هذا الاعتبار على كل من سورية واسرائيل ايضا بحيث تتضاءل جدوى «البديل» اللبناني، جغرافياً وسياسياً، من الانتفاضة الشعبية او من المواجهة المباشرة.

- وانتهت الحرب العراقية - الايرانية بصورة غير سيئة من وجهة نظر العراق والعرب اجمالا، كما توفي آية الله الخميني، الشخصية الكاريزمية البارزة، والداعية الثوري. من هنا فإن منحى «تصدير الثورة» الاسلامية الى خارج الحدود أصبح ضعيف الجدوى وتضاءلت اهميته (ولو انه لم ينتف بعد تماما) بالنسبة الى قادة ايران الجدد (ولو انهم لم ينبذوه بصورة نهائية). غير ان العراق لم ينتصر في تلك الحرب لدرجة تشجعه للطموح الى دور مبالغ به على الساحة الاقليمية، خصوصاً بالنظر الى حاجته لدعم جيرانه الخليجيين في مجال إعادة الاعمار.

- ثم ان بعض الفعالية عاد الى الجماعة العربية، فبعد تنافر استمر خمس سنوات ونيف، بدا القادة العرب سلسلة من القمم المهمة في عمان (١٩٨٧) والجزائر (١٩٨٨) والدار البيضاء (١٩٨٩) استطاعوا فيها التوصل الى العديد من المقررات التوافقية المهمة في ميادين تشمل حرب الخليج، واحداث مكة، ودعم الانتفاضة، وعودة مصر، وسبل انهاء الأزمة اللبنانية. وبدا ان نوعاً من فك الاشتباك السياسي اصبح ممكناً بين الأطراف العربية على تنوعها، بل ان قدراً من التقارب اصبح ممكناً بين الاعداء سابقاً. وقد يؤدي هذا السيل من المصالحات (مع اعتبارنا لسطحيتها اجمالا) الى قدر من

انتفاء الحاجة لمتنفسات صراعية كمثل لبنان.

– ثم ان العلاقة بين الدولتين العظميين تطورت بطريقة دراماتيكية. فنحن نعلم ان الاتحاد السوفياتي، لاسباب عديدة، زاد من اهتمامه بالشرق الأوسط بدل انقاصه، وان الولايات المتحدة تعتبر حتى الساعة ان موسكو لم تطبق على الشرق الأوسط «التفكير الجديد» الذي ظهر عنها في غير مكان من العالم. ولكن رغبة موسكو واضحة بوقف سباق التسلح في الشرق الأوسط، وفي تحديد مسافة بينها وبين حلفائها التقليديين لحساب انفتاح اكبر على تطلعات اطراف اخرى في المنطقة.

هذه اعتبارات خمسة تسمح في نظرنا، مجتمعة، بالتاكيد على ان الدور الاقليمي الاستقراري الذي لعبته حرب لبنان (على حساب ابنائه انفسهم) تلاشت اهميته، ولو انها لم تنته بعد. ومن المؤمل ان يقوم العرب بتسريع عملية التلاشي هذه وذلك من خلال: ١) الاعتراف بان معظم الدول العربية استفادت فعلا، في شكل او آخر، من تمركز حدة النزاعات على «الساحة اللبنانية». ٢) العمل على اعادة لبنان من موقع «الساحة» المفتوحة الى فئة الدول السيدة المستقلة، وذلك بدعم مادي لقواه الشرعية وبالتوقف التام عن دعم الميليشيات والفئات اللبنانية المتقاتلة. ٣) الضغط على سورية للاسراع بتنفيذ انسحابها من لبنان وتسهيل تلك العملية بارسال قوات عربية مشتركة تسيطر على الوضع خلال الفترة الانتقالية. ٤) استعمال اساليب شتى للضغط على الدول الصديقة لاسرائيل للضغط عليها لتنفيذ انسحابها من جنوب لبنان.

لقد خطت حرب لبنان منذ نحو السنة خطوة اساسية كبيرة الى الأمام من خلال بروز اطار عربي لحلها. والقول ان حل الأزمة يجب ان يتم داخل الاطار العربي يعني ان الحل لن ياتي، لا عن طريق اتفاق بين الميليشيات المتحاربة لان هذه الميليشيات لها مصلحة باستمرار الحرب. ولا عن طريق دور استشاري لسورية لأن الوجود العسكري السوري في لبنان موضع خلاف بين اللبنانيين. ولا عن طريق ميزان القوى العربي – الاسرائيلي لان اسرائيل لا تنوي للبنان الموحد العربي خيراً. ولا عن طريق القوى الدولية لان هذه القوى تفضل الحلول الناشئة بواسطة الاطراف الاقليمية نفسها. ولا عن طريق الامم المتحدة لأن رصيد نشاط «القبعات الزرقاء» في جنوب لبنان ليس باهراً.

ولكن نحوا من السنة مضى على بروز هذا الاطار العربي. وعلى الرغم من انجازاته قبل قمة الدار البيضاء وخلالها، وبالتالي على يد اللجنة الثلاثية، فإن اللبنانيين لا يزالون يموتون بالمئات، والأحوال الاقتصادية سيئة كما لم تكن يوماً، وكل الأراضي اللبنانية، دون اي استثناء، خارج سيطرة القوات الشرعية، بينما تخيم على البلاد ظلال التقسيم الداخلي والتقاسم الخارجي واستمرار التدخل والاحتلال.

اذا فالاطار العربي، على الرغم من نشاط ممثليه المحموم، لم يات بعد بالنتيجة المرجوة. والحق ان الوقت ليس مفتوحاً امامه، ذلك ان فشل الجماعة العربية في ايجاد السلم اللبناني لن يكون مؤشراً على صعوبة الحل اللبناني وحسب، بل على هشاشة الوجود السياسي الجماعي العربي ايضاً، وعلى عجز الجماعة العربية عن ترجمة الدعم الدولي الواسع الذي حظيت به في هذا المجال الى حلول واقعية مقبولة، تضع حداً لمأساة اللبنانيين وللعجز العربي المزمن في الآن معاً.

---

* استاذ العلوم السياسية في جامعة باريس الاولى.

الحياة ٤/٤/١٩٩٠